

jadl@albiladdaily.com

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب



عمر آل عبدالله

يتوقع أن تدخل حسابات كل مواطن على أرض هذه البلاد الكريمة خلال هذا الأسبوع مبالغ لا يستهان بها يمكن أن تغير في ميزان الأسرة الاقتصادي للأفضل ولفترة طويلة إن أحسن التعامل معها .

ولكن المتوقع أن هذه المكرمة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين حفظه الله لن تصمد لأكثر من أسبوع كما يرى كثير من المحللين الاقتصاديين خصوصا أنها سوف تتزامن مع إجازة منتصف الفصل الدراسي الثاني وهذا ما يفتح أبواب السفر والتسوق غير المنضبط على مصارعها .

نحن أمة تفتقد ثقافة التخطيط في غالب أمور حياتها ونعيش كما يقال (على البركة) ونعيش تخبطا ماليا لا مثيل له وترفع شعار (اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب) متناسين أن التدبير والاقتصاد من أسس ديننا القويم ففي سورة الاسراء يقول الله تبارك وتعالى (ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا) وفي الحديث الشريف (ما عال من اقتصد) و (التدبير نصف العيشة) .

ثقافة الادخار يجب أن تنمى وتوصل في مناهجنا وداخل بيوتنا . إن نمط حياتنا القائم على الصرف المفرط يجب أن يتغير . كثير من الأسر تصارع من أجل البقاء بعد منتصف الشهر نتيجة غياب الصرف غير المتزن حين نزول الراتب الشهري ومن ثم يكتشف رب الأسرة أنه غير قادر على الوفاء بمتطلبات والتزامات الأسرة .

يرى كثير من المهتمين بأسس التخطيط والتدبير المنزلي أنه يجب أن يدخر ما لا يقل عن ١٠ ٪ من دخل الأسرة الشهري ويبقى هذا المبلغ بعيدا عن الصرف تحت أي مبرر حتى تتكيف الأسرة على العيش وفق المبلغ المتبقي .

إن تقنين المصروفات وتقديرها بشكل مسبق ثم الالتزام بها يساعد كثيرا في تحقيق الاستقرار المالي للأسرة والذي بدوره يحقق درجة عالية من الأمان والثقة ويقفل من التعرض المزعج للمفاجآت غير المتوقعة وبالتالي الوقوع في براثن الدين التي لا تحمد عقباه .

من المهم جدا استغلال هذه المبالغ في تحقيق الأولويات كسداد الديون والالتزامات الأكثر أهمية وتخصيص جزء منها كاحتياطي لتجأ إليه الأسرة عند الحاجة .

@twitter : marweb1
email: marweb1@hotmail.com

كاريكاتير أعجبني



السعادة والفرح سلمان



محمد لوييفي الجهني

وهناك مواطنين تصدقوا وأشركوا في الاجر خادم الحرمين الشريفين حفظه

الله وهناك من سدد الدين . فالمكرمة زادت من النشاط الاقتصادي والاجتماعي وعمت الفرحة والوطن . فلقد عم الفرح أرجاء الوطن وعاش المواطنون في فرح وسرور ونشاط وسعادة فالفرح سلوك داخلي وهدف سام ونبيل ومطلب منشود وابتهاج وسعادة وابتسامة وصفاء قرره وأمر به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وأعطاه للمواطنين بكل أطيافهم فرح المواطنون في المدن والقرى والهجر وفي البادية والحاضرة بمكرمة سلمان الخير والعباء ورفعوا أكفهم إلى المولى عز وجل أن يحفظ قادتنا ووطننا من كيد الحاسدين والمجرمين والمفسدين ، فالفرح عنوانه سلمان .. ففي ديننا الإسلامي من ينشر الفرح والسعادة والابتسامة والسرور له الأجر من الله لأنها من أفضل الأعمال . والمواطن والوطن اليوم في فرحة كبيرة بهدية ومكرمة خادم الحرمين فكم من الاجر نال خادم الحرمين الشريفين فسنأل الله أن يجزيه خير وعظيم الجزاء . فالابتسامة تشاهدها على وجوه المواطنين فرحا وسعادة وشعورا نفسيا جميلا وهذه الفرحة جلبت النشاط والحيوية للمواطنين فهذا مواطن ذهب لأداء العمرة شكرا لله وليدعو لخادم الحرمين من اطهر مكان وآخر ذهب أسرته إلى المدينة المنورة وزيارة الجبيل رسولنا صلى الله عليه وسلم وآخرين جددوا منازلهم واستكملوا مطالباتهم

lewife@hotmail.com

خالد الفيصل . . والشمس والقمر والكواكب



بخيت آل طالع الزهراني

هاهو الأمير خالد الفيصل .. يحط رحاله من جديد في منطقة مكة المكرمة ، يعود لها عاشقا ولهانا فيما هي أكثر ولها وعشقا به وله .. وهنا ما الذي سيدحت بالضبط ؟ .. المؤكد أن قصة من العشق الشفيف ستنشأ في المكان مجددا ، عشق

مختلف ، بين اثنين شفهما الوجد ، فانساب من براعيهما لا أقول الشعر الصجدي الرقيق .. ولكن التنمية الباذخة الثراء اللافتة للأعناق والخافتة للأبصار .

عاد أمير (الإدارة والإرادة) إلى ميدانه الذي عشقه .. عاد صاحب شعار (إلى العالم الأول) إلى المكان الذي أبدع فيه .. عاد صاحب استراتيجية (تنمية المكان وبناء الإنسان) إلى أم القرى ومدنها وقرائها ، بذات الحماس والاصرار والعزيمة ، عاد صاحب البصمات السابقة ليكمل تقديم بقية بصماته الجميلة الحقبة والحالة .

عاد صاحب كتاب : (من الكعبة وإليها .. بناء الإنسان وتنمية المكان) الذي أصدره عام ١٤٢٥ هـ في ٢٠٠ صفحة .. وهو كتاب لم أقرأه من الكتاب نفسه ، ولكن قرأت ملخصا له من الصحف بما يجعل أهدنا شغوفًا باقتنائه ، للإبحار فوق فكر مؤلف كتب حروفه بحرارة من واقع الممارسة على الميدان ، فوضع بين دفتيه تجربته في امارة مكة لسبع سنوات ، بل ومسيرته العملية منذ رعاية الشباب الى اماره عسير لمنطقة مكة ، وما تم انجازه من مشاريع كانت شواهد لن يحوها الزمن ، الى غير ذلك من التناولات الفكرية المعقدة للأمير / المؤلف / المثقف .

أقول .. عاد الأمير خالد الفيصل إلى محرابه الجميل ، وقضائه المتعب ، ليواصل بعث ترانيم التنمية ، وليصدق من جديد بأناشيد العمل الابداعي الدقيق والنقن ، وليكمل تنفيذ خارطة المشهة لمنطقة مكة المكرمة، تلك الخارطة التي صورها على أنها (مثل المجموعة الشمسية ، مكة شمسها ، وجدة والطائف قمرها ، وجولهم كواكب تمثل محافظات المنطقة) .

خالد الفيصل .. صاحب فكر وصاحب قرار معا ، وبعد ذلك ومع هو صاحب قدرة فائقة على متابعة تنفيذ القرار والأخيرة هي جوهر وعظمة العمل الإداري الفذ والمدهش .. فالقرار يمكن لتكثيرين أن يتصدوا له ، لكن الإبداع والروعة هي في متابعة تنفيذ القرار ، وتلك هي الخاصية التي يملكها ويميز بها الأمير خالد. هذه المساحة لا تكفي حتى لاستعراض رؤوس اقل مما انجزه خالد الفيصل لمنطقة مكة وأهلها في فترة وجيزة ، ولذلك من الظلم أن نحيط بها في سطور سريعة كهذه ، لكن كمثال : من كان وراء انجاز سدود المياه لجدة ، من كان وراء بعث سوق عكاظ من رفته الطويلة ، من كان وراء إعادة هيكلة الإمارة إلى ستة قطاعات ، من الذي كان يقوم بجولات سنوية لكل محافظات المنطقة ولم يتغيب عنها عاما واحدا .

من الذي اطلق المبادرة غير المسبوقة في التطرق للمشاريع بشفاافية ورصد المتعثره والمنجزه والجاري تنفيذها ، من الذي حمل هم تطوير الأحياء العشوائية وتكوين لجنة وزارية لهيئة تطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة ، من الذي أشرف على المخطط الإقليمي للمنطقة الذي وفق رؤية استراتيجية حتى العام ١٤٥٠ هـ ، من الذي خصص مجلسا أسبوعيا للقضاء والدعاة ، والمثقفين ورجال الإعلام ، ومجلس رجال الأعمال ، شيوخ القبائل ومديري الإدارات الحكومية، ومجلس الشباب لتبادل الأفكار وتحويلها لمشروع على أرض الواقع. ذلك غيض من فيض من روح وشخصية وفكر خالد الفيصل .. ذلك الحاكم الإداري الاستثنائي / المفكر / المبدع / والحازم والحالم .

الدولة القومية في إسرائيل



أحمد عثمان لشعيب

هم سكان البلاد الأصليين، الأكثرية التي تحولت بفعل احتلال إلى أقلية على الأرض. وهم ليسوا مهاجرين، ليتخلوا عن هويتهم، ويندمجوا في شعب جديد، كأنهم اختاروا الهجرة إليه. إن لهم، بالتالي، بالإضافة إلى الحقوق الفردية كمواطنين، حقوقاً جماعية كسكان أصليين. وهذه تبدأ بالحفاظ على هويتهم وتطويرها، وتمتد إلى علاقتهم مع الأرض، ومع بقية العرب.

يأتي القانون الجديد لينفي هاتين الفكرتين: دولة المواطنة وحقوق الفلسطينيين القومية. وليثبت أنه إذا سلمنا بتخلي ال

عن خيار الحرب، في مرحلة التسويات السياسية والمفاوضات التي انطلقت على الجبهات العربية كافة منذ نهاية القرن الماضي لدى بعض المفكرين و السياسيين الفلسطينيين وتحولت إلى مشروع سياسي مناقض للصهيونية.

ومنذ ذلك الحين يستحوذ هذا الموضوع على قادة الفكر والدولة في إسرائيل، لأنه كشف فجأة عن مصيبة حقيقية بالنسبة لهم، فهم غير قادرين على الدفاع عن الصهيونية بلغة المواطنة والدولة الحديثة. إنهم يعتبرون أنفسهم دولة ديمقراطية، في حين أن بنية هذه الدولة القائمة على خراب شعب آخر وقتل وتشريد ومجازر، تتعارض مع فكرة المواطنة الكاملة، وتعتبر نفسها دولة ملايين البشر من غير المواطنين، والذين مهما تحايلت الصهيونية على تسمية الرابط بينهم وبين إسرائيل، إلا أنه يبقى رابطاً دينياً.

مشروع "دولة المواطنين" أو "الدولة لجميع مواطنيها"، هي الفكرة التي تم طرحها من بعض السياسة العرب الفلسطينيين في بداية التسعينيات، وتحولت إلى مشروع سياسي مناقض للصهيونية. ومن ناحية أخرى، إن العرب الذين بقوا في فلسطين في حدود عام ١٩٤٨

في طرحه اقتراح "قانون القومية" الذي يعرف إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، ويجعل هذا التعريف قيمة دستورية تعلق على غيرها، قال نتانياهو يوم ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني في جلسة البرلمان، إن كل من يؤيد حل "دولتين لشعبيين" يجب أن يدعم هذا القانون، فكل ما في الأمر أن القانون يؤكد على يهودية الدولة وكونها دولة الشعب اليهودي. وهذا برأيه يجب أن يكون مقبولاً لدى مؤيدي كلا الدولتين. وأشار إلى حيث يجلس نواب التجمع الوطني الديمقراطي قائلاً: فقط هؤلاء يفترض أن يعارضوا القانون. وإشارته هذه تؤكد أن القانون طرح في مواجهة مشروع "دولة المواطنين" أو "الدولة لجميع مواطنيها"، وهي الفكرة التي تم طرحها في بداية التسعينيات من القرن الماضي لدى بعض المفكرين و السياسيين الفلسطينيين وتحولت إلى مشروع سياسي مناقض للصهيونية.

ومنذ ذلك الحين يستحوذ هذا الموضوع على قادة الفكر والدولة في إسرائيل، لأنه كشف فجأة عن مصيبة حقيقية بالنسبة لهم، فهم غير قادرين على الدفاع عن الصهيونية بلغة المواطنة والدولة الحديثة. إنهم يعتبرون أنفسهم دولة ديمقراطية، في حين أن بنية هذه الدولة القائمة على خراب شعب آخر وقتل وتشريد ومجازر، تتعارض مع فكرة المواطنة الكاملة، وتعتبر نفسها دولة ملايين البشر من غير المواطنين، والذين مهما تحايلت الصهيونية على تسمية الرابط بينهم وبين إسرائيل، إلا أنه يبقى رابطاً دينياً.

مشروع "دولة المواطنين" أو "الدولة لجميع مواطنيها"، هي الفكرة التي تم طرحها من بعض السياسة العرب الفلسطينيين في بداية التسعينيات، وتحولت إلى مشروع سياسي مناقض للصهيونية. ومن ناحية أخرى، إن العرب الذين بقوا في فلسطين في حدود عام ١٩٤٨

في طرحه اقتراح "قانون القومية" الذي يعرف إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، ويجعل هذا التعريف قيمة دستورية تعلق على غيرها، قال نتانياهو يوم ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني في جلسة البرلمان، إن كل من يؤيد حل "دولتين لشعبيين" يجب أن يدعم هذا القانون، فكل ما في الأمر أن القانون يؤكد على يهودية الدولة وكونها دولة الشعب اليهودي. وهذا برأيه يجب أن يكون مقبولاً لدى مؤيدي كلا الدولتين. وأشار إلى حيث يجلس نواب التجمع الوطني الديمقراطي قائلاً: فقط هؤلاء يفترض أن يعارضوا القانون. وإشارته هذه تؤكد أن القانون طرح في مواجهة مشروع "دولة المواطنين" أو "الدولة لجميع مواطنيها"، وهي الفكرة التي تم طرحها في بداية التسعينيات من القرن الماضي لدى بعض المفكرين و السياسيين الفلسطينيين وتحولت إلى مشروع سياسي مناقض للصهيونية.

ومنذ ذلك الحين يستحوذ هذا الموضوع على قادة الفكر والدولة في إسرائيل، لأنه كشف فجأة عن مصيبة حقيقية بالنسبة لهم، فهم غير قادرين على الدفاع عن الصهيونية بلغة المواطنة والدولة الحديثة. إنهم يعتبرون أنفسهم دولة ديمقراطية، في حين أن بنية هذه الدولة القائمة على خراب شعب آخر وقتل وتشريد ومجازر، تتعارض مع فكرة المواطنة الكاملة، وتعتبر نفسها دولة ملايين البشر من غير المواطنين، والذين مهما تحايلت الصهيونية على تسمية الرابط بينهم وبين إسرائيل، إلا أنه يبقى رابطاً دينياً.

مشروع "دولة المواطنين" أو "الدولة لجميع مواطنيها"، هي الفكرة التي تم طرحها من بعض السياسة العرب الفلسطينيين في بداية التسعينيات، وتحولت إلى مشروع سياسي مناقض للصهيونية. ومن ناحية أخرى، إن العرب الذين بقوا في فلسطين في حدود عام ١٩٤٨

الحدود الجغرافية للدول وعلاقات الجوار



أيمن هشام

الحدود أحد مظاهر العلاقات الدولية، ان الحدود مسؤولة عن إقامة العلاقات المكانية التي تختص بدراسة الحدود السياسية، ويتم في هذا المجال تحليل وطاقف هذه الحدود، ومدى قبول الدول المشتركة فيها لها، وتوقيعها على الطبيعة، ووصف الحدود، والمظاهر المختلفة التي تسير معها، وأوضاعها المختلفة، ومشاكلها إذا كانت لها مشاكل، ومناقشة الملاحه في المياه الإقليمية، ومشاكل الترانزيت بالنسبة للتجارة، والناس، ومما يزيد أهمية الحدود هو أنه يتوقف عليها تحديد الرقعة الأرضية للدول والموارد الطبيعية، وما يترتب عليها من فعاليات اقتصادية، وبشرية، وتحديد المجال الجوي، والبراني، وما في باطن الأرض، وقاع المياه فهي حقاً تحديد للملكية على المستوى الدولي، وتحديد هوية السكان الوطنية، ويظهر أنه بدون الحدود الدولية لا يمكن أن تقوم الدولة بمهامها، ووظائفها إذ أن الحدود الدولية هي التي تحدد أراضي الدولة بوضوح، ومع عدم الإقرار بالحدود الدولية لا يمكن إقرار النظام الدولي الحالي، ويصبح

من المستحيل معرفة أين تنتهي سيادة الدولة، وأين تبدأ الدول الأخرى، ونظراً لارتباط الحدود، والمصالح الاستراتيجية، والاقتصادية فإن الدفاع عنها يمثل أقصى الوظائف الخارجية للدول أهمية. إن ترسيم الحدود الدولية على أساس الاتفاقيات ولا سيما عندما تحظى تلك الاتفاقيات بتأييد الأطراف لها، فإنها تكون مدعاة لقيام علاقات جوار مستقرة، وهادئة نسبياً، بينما يكون العكس عندما يكون أحد الأطراف غير مقتنع بخط الحدود الدولية، فتكون احتمالات إثارة المشاكل، والمنازعات الحدودية التي ربما تتطور إلى حروب حدودية.

بالواقع أن الحدود السياسية القائمة بين الدول، كما هو الحال في مناطق عديدة من العالم، إنما تقوم بالفصل بين الجماعات ذات الأصول الثقافية، والحضارية الواحدة، والتي تسكن عند مناطق الحدود، وعلى جوانبها.

تقسم الحدود من حيث شرعيتها والاعتراف بها: إلى حدود يعترف بها القانون الدولي، كما هو معروف عن معظم الحدود الدولية، وحدود تعترف بها بعض الدول فقط، وبخاصة الدول المجاورة، وهي قسمان: حدود تغيرت مواضعها، ولكن لم يتغير وضعها القانوني مثل بعض الحدود، وفي

تريسي، وتدعم الوضع القانوني للحدود فإن القوة ضرورية لثباتها، واستمرارها. يعتقد بعض الجغرافيين السياسيين، بأن أفضل تخطيط للحدود للفصل بين الدول المتباينة في نظمها، وحضارتها، وتركيبها الأثروبولوجي، هو الذي يتماشى مع الواقع الطبوغرافي الذي يشكل حداً فاصلاً في أحيان كثيرة، وهذه تسمى بالحدود الطبيعية.

إن اتفاقيات الحدود الدولية هي الأساس الشرعي، والقانوني للاعتراف المتبادل بين الدول من رسم، وتخطيط الحدود الدولية بينهما، وعلى الرغم من القوة القانونية، والشرعية لاتفاقيات الحدود إلا أن الحدود الدولية، واحترام حرماتها تبقى مرهونة بالعلاقات بين الدول التي تتحكم فيها محدداً كثيرة غير اتفاقيات الحدود، وعلى رأسها القوة اللازمة لحفظ تلك الحدود، وحسن إدارة العلاقات الإقليمية، والدولية.

إن اتفاقيات الحدود الدولية هي الأساس الشرعي، والقانوني للاعتراف المتبادل بين الدول من رسم، وتخطيط الحدود الدولية بينهما، وعلى الرغم من القوة القانونية، والشرعية لاتفاقيات الحدود إلا أن الحدود الدولية، واحترام حرماتها تبقى مرهونة بالعلاقات بين الدول التي تتحكم فيها محدداً كثيرة غير اتفاقيات الحدود، وعلى رأسها القوة اللازمة لحفظ تلك الحدود، وحسن إدارة العلاقات الإقليمية، والدولية.

الحدود أحد مظاهر العلاقات الدولية، ان الحدود مسؤولة عن إقامة العلاقات المكانية التي تختص بدراسة الحدود السياسية، ويتم في هذا المجال تحليل وطاقف هذه الحدود، ومدى قبول الدول المشتركة فيها لها، وتوقيعها على الطبيعة، ووصف الحدود، والمظاهر المختلفة التي تسير معها، وأوضاعها المختلفة، ومشاكلها إذا كانت لها مشاكل، ومناقشة الملاحه في المياه الإقليمية، ومشاكل الترانزيت بالنسبة للتجارة، والناس، ومما يزيد أهمية الحدود هو أنه يتوقف عليها تحديد الرقعة الأرضية للدول والموارد الطبيعية، وما يترتب عليها من فعاليات اقتصادية، وبشرية، وتحديد المجال الجوي، والبراني، وما في باطن الأرض، وقاع المياه فهي حقاً تحديد للملكية على المستوى الدولي، وتحديد هوية السكان الوطنية، ويظهر أنه بدون الحدود الدولية لا يمكن أن تقوم الدولة بمهامها، ووظائفها إذ أن الحدود الدولية هي التي تحدد أراضي الدولة بوضوح، ومع عدم الإقرار بالحدود الدولية لا يمكن إقرار النظام الدولي الحالي، ويصبح

من المستحيل معرفة أين تنتهي سيادة الدولة، وأين تبدأ الدول الأخرى، ونظراً لارتباط الحدود، والمصالح الاستراتيجية، والاقتصادية فإن الدفاع عنها يمثل أقصى الوظائف الخارجية للدول أهمية. إن ترسيم الحدود الدولية على أساس الاتفاقيات ولا سيما عندما تحظى تلك الاتفاقيات بتأييد الأطراف لها، فإنها تكون مدعاة لقيام علاقات جوار مستقرة، وهادئة نسبياً، بينما يكون العكس عندما يكون أحد الأطراف غير مقتنع بخط الحدود الدولية، فتكون احتمالات إثارة المشاكل، والمنازعات الحدودية التي ربما تتطور إلى حروب حدودية.

بالواقع أن الحدود السياسية القائمة بين الدول، كما هو الحال في مناطق عديدة من العالم، إنما تقوم بالفصل بين الجماعات ذات الأصول الثقافية، والحضارية الواحدة، والتي تسكن عند مناطق الحدود، وعلى جوانبها.

تقسم الحدود من حيث شرعيتها والاعتراف بها: إلى حدود يعترف بها القانون الدولي، كما هو معروف عن معظم الحدود الدولية، وحدود تعترف بها بعض الدول فقط، وبخاصة الدول المجاورة، وهي قسمان: حدود تغيرت مواضعها، ولكن لم يتغير وضعها القانوني مثل بعض الحدود، وفي

تريسي، وتدعم الوضع القانوني للحدود فإن القوة ضرورية لثباتها، واستمرارها. يعتقد بعض الجغرافيين السياسيين، بأن أفضل تخطيط للحدود للفصل بين الدول المتباينة في نظمها، وحضارتها، وتركيبها الأثروبولوجي، هو الذي يتماشى مع الواقع الطبوغرافي الذي يشكل حداً فاصلاً في أحيان كثيرة، وهذه تسمى بالحدود الطبيعية.

إن اتفاقيات الحدود الدولية هي الأساس الشرعي، والقانوني للاعتراف المتبادل بين الدول من رسم، وتخطيط الحدود الدولية بينهما، وعلى الرغم من القوة القانونية، والشرعية لاتفاقيات الحدود إلا أن الحدود الدولية، واحترام حرماتها تبقى مرهونة بالعلاقات بين الدول التي تتحكم فيها محدداً كثيرة غير اتفاقيات الحدود، وعلى رأسها القوة اللازمة لحفظ تلك الحدود، وحسن إدارة العلاقات الإقليمية، والدولية.

إن اتفاقيات الحدود الدولية هي الأساس الشرعي، والقانوني للاعتراف المتبادل بين الدول من رسم، وتخطيط الحدود الدولية بينهما، وعلى الرغم من القوة القانونية، والشرعية لاتفاقيات الحدود إلا أن الحدود الدولية، واحترام حرماتها تبقى مرهونة بالعلاقات بين الدول التي تتحكم فيها محدداً كثيرة غير اتفاقيات الحدود، وعلى رأسها القوة اللازمة لحفظ تلك الحدود، وحسن إدارة العلاقات الإقليمية، والدولية.